التحليل المكاني للتركز السكاني وطرق قياسه في محافظة القادسية للمدة (١٩٨٧ـ٢٠٠٧م)

م.حسون عبود دبعون الجبوري
كلية الآداب/جامعة القادسية

الخلاصة :

لقد جاء البحث بمقدمة ومبحثين شملت المقدمة حدود منطقة الدراسة وهدف البحث ومشكلة وفرضية البحث ومنهجيته، ثم تطرق المبحث الأول (التوزيع النسبي للسكان في محافظة القادسية) بحسب وحداتها الإدارية، وقد ظهر من خلال النسب بأن أعلاها سُجلت في مراكز الاقضية الأربعة الرئيسة (الديوانية، الشامية، الحمزة، عفك)... على التوالي وبحسب المدة الزمنية للبحث، وسبب ذلك يعود إلى توفر الخدمات في مراكز تلك الاقضية وتدنيها في الأرياف التابعة لها وحتى في النواحي التابعة لتلك الاقضية.

اما المبحث الثاني فقد تم فيه تطبيق منحنى لورنز ومعامل جيني بغية الكشف عن مدى التركز في توزيع السكان ً، فظهر من خلال هذه الأساليب الإحصائية بأن سمة التركز هي السائدة في المحافظة، أي هناك مساحات شاسعة غير مأهولة بالسكان، بينما نلحظ تركز السكان أما في المدن الرئيسة أو حول مجاري الأنهار أو مع امتدادات الطرق، لذا فقد خلص البحث إلى ان توزيع السكان في المحافظة هو توزيع غير منتظم.

المقدمة:

السكان هم ثروة الأمة ولولاهم ما جادت الأرض بخيراتها وما انتشر العمران وما قامت الحضارة فهم اليد التي تعمر والتي تحرث الأرض وتدير المصانع وهم العقول التي تفكر وتبدع وهم القوة التي ترد كيد العدو[١] ولهذا تأتي أهمية جغرافية السكان من دراستها المباشرة للإنسان في عدده ونموه وتوزيعه المكاني والمتغيرات الحاصلة عبر الزمن من حيث حجم وتركيب وتوزيع السكان وتفسيرها علمياً[٢]. ونتيجة لأهمية توزيع السكان المكاني ومعرفة أسباب ذلك التوزيع والتحقق من واقعه بإتباع الأساليب الإحصائية يقصد إثبات حقيقة نظرية علمية إحصائية. فقد تناول البحث التركز السكاني وطرق قياسه في محافظة القادسية.

حدود البحث:

تتمثل الحدود المكانية للبحث بمحافظة القادسية الواقعة بين دائرتي عرض (َ٣١.١٧ و ٣٢.٢٤ ْ) شمالاً وبين خطي طول (٤٤.٢٤ و٤٥.٤٩) شرقاً ، والتي يحدها من الشمال محافظة بابل ومن الجنوب محافظة المثنى، بينما تحدها محافظة ذي قار من الجنوب الشرقي ومحافظة واسط من الشرق والشمال الشرقي، وتحدها محافظة النجف من جهة الغرب[٣] خريطة (١).

خريطة(١) موقع منطقة الدراسة من العراق

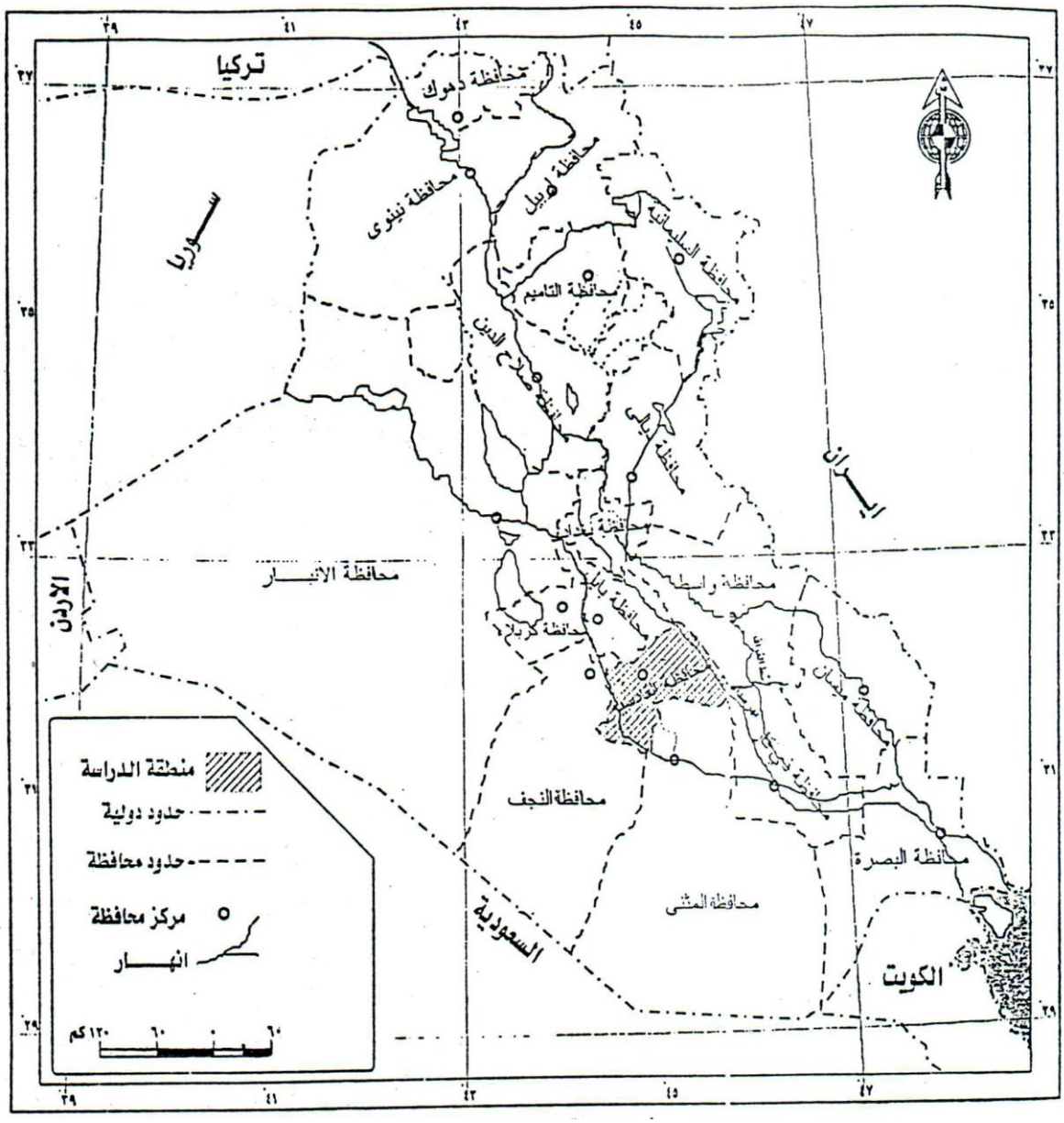

المصدر : الهيئة العامة للمساحة ، خريطة العراق الادارية بمقياس ١: ١٠٠٠٠٠٠٠ ، بغداد ، ١٩٩٤

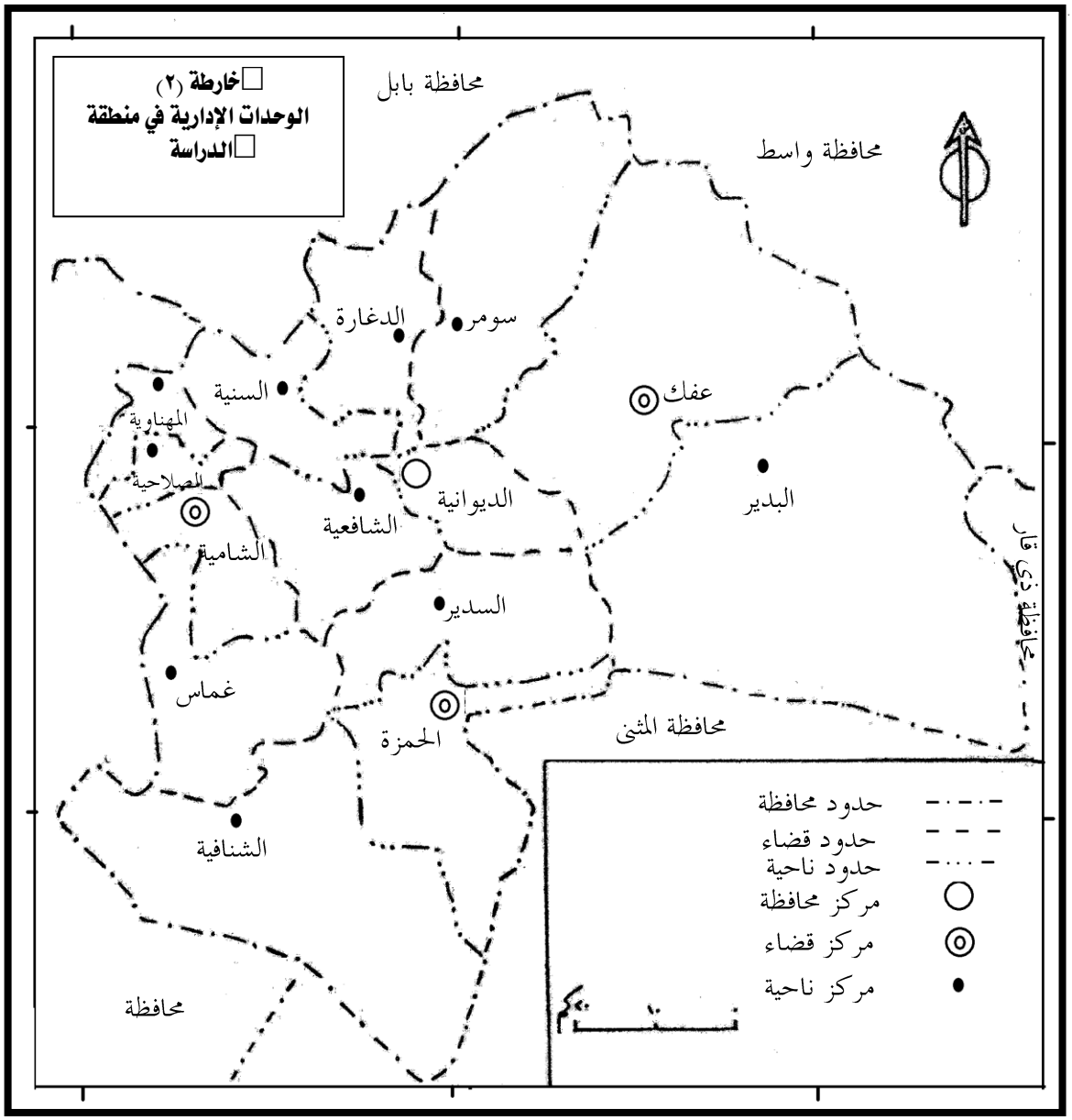

المصدر : الهيئة العامة للمساحة ، خريطة محافظة القادسية الإدارية ، مقياس ١: ٧٠٠.٠٠٠ ، بغداد ، ١٩٩٢

وتتألف المحافظة من (١٤) وحدة إدارية موزعة بين أربعة أقضية وعشرة نواحي، وقد بلغت مساحة المحافظة (٨١٥٣كم٢) وبنسبة (١.٨%) من مجموع مساحة العراق البالغة (٤٣٥٠٥٢كم٢)[٤]. أما الحدود الزمانية للبحث فتمثلت بالمدة (١٩٨٧-٢٠٠٧).

هدف البحث:

يهدف البحث إلى إبراز صورة التوزيع المكاني للسكان على مستوى الوحدات الإدارية في المحافظة ومدى تباين ذلك التوزيع بين سنوات التعداد ضمن مدة البحث الزمنية، وما هي الأسباب التي تقف وراء هذا التوزيع سواءً كان توزيعهم متركزاً أم مشتتا مستعيناً بالأساليب الإحصائية لدعم صورة التوزيع عند التحليل.

مشكلة البحث:

التباين المكاني لتوزيع سكان المحافظة من مكان لأخر ومن عام لأخر تفسره عوامل أثرت في رسم صورة ذلك التوزيع وانعكست على اختلاف تركز السكان في وحداتها الإدارية المختلفة.

فرضية البحث:

ان البحث يتكئ على مبدأ أولى مفاده ان سكان محافظة القادسية يتركزون في مناطق معينة دون أخرى بفعل تأثير الخصائص الجغرافية لمنطقة الدراسة مع حصول تغيرات في شكل التوزيع بتأثير بعض الخصائص البشرية متمثلة بانتعاش النشاط الزراعي تارة وكساده تارة أخرى.

منهج البحث:

عقد اعتمد المنهج العام في الجغرافية القائم على التوزيع والتحليل والربط، مستعين بالأساليب الإحصائية التي تزيد من رصانة ذلك التحليل .

المبحث الأول: التوزيع النسبي للسكان

ان صورة التوزيع المكاني للسكان في أية منطقة تمثل انعكاساً لمحصلة التفاعل بين الخصائص الجغرافية الطبيعية والمتغيرات البشرية الاجتماعية والحضارية والاقتصادية، على انه من الصعوبة بالإمكان تحديد تأثير أي من هذه العوامل بمعزل عن العوامل الأخرى[٥]. وان تباين هذه الخصائص سيكون سبباً في تباين توزيع السكان النسبي بين الوحدات الإدارية في المحافظة وبالنظر إلى جدول (١) نلحظ ان أعلى النسب سُجلت في مركز قضاء الديوانية على مدى مدة الدراسة (٣٥.١%، ٣٣%، ٣٢%) على التوالي وذلك لكون القضاء يمثل عاصمة المحافظة بحيث يزخر بتوافر خدماته الصحية والتعليمية والترفيهية وتوفر وسائل النقل وقبل ذلك توافر فرص عمل جاذبة تجعل منه تشكل منطقة تركز سكاني، إلا انه حصل انخفاض في نسبة تركز السكان في القضاء نفسه عام ١٩٩٧ عما كان عليه عام ١٩٨٧، وربما يعود ذلك إلى انتعاش قطاع الزراعة وهجرة أبناء المدينة نحو الأرياف بقصد توفير مصادر قوتهم ودخلهم والذي يقف وراء كل ذلك – أي تغيير النسب- هو الحصار الاقتصادي الذي عم القطر العراقي بشكل عام خلال تسعينيات القرن الماضي مما جعل سمة الهجرة السكانية من المدن إلى الأرياف هي السائدة، فضلاً عن هجرة البعض إلى محافظات أخرى وحتى خارج القطر، فضلاً عن عودة النازحين إلى المحافظة بسبب الحرب العراقية – الايرانية إلى ديارهم بعد انتهائها عام ١٩٨٨.

كما يمكن إضافة عامل آخر أسهم في تغيير نسب سكان المدن بالذات، ألا وهو ان سكان المناطق الحضرية، أخذوا يتجهون مع تقدم الزمن إلى تقليل الإنجاب بغية تحقيق مستوى معاشي أفضل مما لو كان حجم الأسرة كبير بحيث انخفض معدل النمو في مدينة الديوانية من(٥،٦عام١٩٨٧ الى٢،٢ عام١٩٩٧)[٦]. وهذه العوامل كلها أسهمت بنسب مختلفة في انخفاض نسبة السكان بين التعدادين المذكورين على الرغم من بقائهم في قمة الهرم النسبي لسكان المحافظة.

ثم ياتي مركز قضاء الشامية لبسجل أعلى نسبة للسكان بعد مركز قضاء الديوانية حتى بلغت (١١.٢%) عام ١٩٨٧، وهو من المراكز الحضرية الهامة في المحافظة، إلا ان هذه النسبة انخفضت إلى (٨%) عام ١٩٩٧ وسبب ذلك يعود إلى إعادة ناحية الصلاحية إلى مرتبتها الإدارية عام ١٩٩٧ بعد ان كانت مدمجة مع قضاء الشامية عام ١٩٨٧، كما كان للعامل الاقتصادي السابق الذكر أثراً في تغير النسب، بينما نلحظ النسب بقيت كما هي عام ٢٠٠٧م وسبب ذلك يرجع إلى ان أعداد السكان في هذا العام (٢٠٠٧) أعداد تقديرية اعتمدت على معدل النمو لذلك أصبح التقارب كبير بين النسب خلال العامين ١٩٩٧ و٢٠٠٧م.

وفيما يخص مركز قضاء الحمزة فقد جاء بالمرتبة الثالثة من حيث نسب السكان والبالغة (٩%) عام ١٩٨٧ وهو من المراكز الحضرية الذي تنشط فيه الوظيفة الدينيه الدينية(*). إلا ان النسبة السكانية انخفضت خلال عام ١٩٩٧ وعام ٢٠٠٧ حتى بلغت (٨.٥%) بينما نلحظ بأن الوحدات الإدارية الأخرى التابعة لمركز القضاء ارتفعت نسب سكانها عام ١٩٩٧ عما هي عليه عام ١٩٨٧، على سبيل المثال ناحية السدير ارتفعت نسبة السكان فيها من (٣.٢%) عام ١٩٨٧ إلى (٤%) عام ١٩٩٧ وهذا الأمر ينطبق على معظم الوحدات الإدارية (النواحي) التابعة لمراكز الأقضية في المحافظة من حيث تغير النسب السكانية بين عامي ١٩٨٧ و١٩٩٧، أي حصل انخفاض في مراكز القضية وارتفاعاً في الوحدات الإدارية التابعة لها ذات الطابع الريفي وقد يفسر ذلك بانخفاض معدلات الهجرة من النواحي إلى مراكز الاقضية لقلة الفارق الاقتصادي والخدمي بينهم ولضيق سوق العمل.

وفي المرتبة الرابعة والأخيرة من حيث النسب السكانية جاء مركز قضاء عفك الذي بلغت نسبة سكانه (٦%) من مجموع سكان المحافظة عام ١٩٨٧، وبقيت على ما هي عليه عام ١٩٩٧ و٢٠٠٧. وهنا يمكن اعتبار نوع التربة السائدة في قضاء عفك بشكل عام هي تربة الكثبان الرملية(٧) التي لا تشجع نمو النشاط الزراعي فيها كونها فقيرة بالمواد العضوية مع قلة الموارد المائية لذا فانها لا تشكل قطب جذب للسكان يترتب عليه هجرتهم من المركز نحو الأطراف الريفية بقصد المنفعة الزراعية.

جدول رقم (١) التوزيع النسبي لسكان محافظة القادسية بحسب وحداتها الإدارية للمدة (١٩٨٧-٢٠٠٧)

ت	الوحدة الإدارية	نسبة السكان ١٩٨٧	نسبة السكان ١٩٩٧	نسبة السكان ٢٠٠٧
١	م. ق الديوانية	٣٥.١	٣٣	٣٢
٢	ن. السنية	٣	٣	٣
٣	ن. الشافعية	٤.١	٤	٤
٤	ن. الدغارة	٤.٤	٥	٥
٥	م. ق عفك	٦	٦	٦
٦	ن. البدير	٤	٥	٥
٧	ن. سومر	٣.٤	٣	٣
٨	م. ق الشامية	١١.٢	٨	٨
٩	ن. غماس	٨.٣	٨.٥	٩
١٠	ن. المهناوية	٣.٣	٤	٤
١١	ن. الصلاحية	–	٣	٣
١٢	م. ق الحمزة	٩	٨.٥	٨.٥
١٣	ن. السدير	٣.٢	٤	٤

١٤	ن. الشنافية	٥	٥	٥.٥
المجموع			١٠٠	١٠٠

مصدر الجدول: ملحق (١).

وفيما يخص الوحدات الإدارية الأخرى التابعة لمراكز الأقضية الأخرى فقد حصلت تغيرات بسيطة في نسب سكانها ارتفاعاً وانخفاضاً منها ما يرتبط بنمو السكان ومنها ما يرتبط بتغير الحدود الإدارية لبعض الوحدات الإدارية(**)من حيث تبعيتها الإدارية لقضاء معين.

المبحث الثاني

قياس التركز السكاني.

هناك عدد كبير من المقاييس الإحصائية التي تصف التوزيعات المكانية للسكان سواء في صورة إيضاح الدرجة تركزهم أو تبعثرهم وانتشارهم حول مركز محدد واستخدام هذه المقاييس وكما أوضح دنكان (Duncan) يمكن تقسيمها إلى قسمين الأول خاص بالقياس المكاني والثاني خاص بقياس الفئات (ريف – حضر)[٨]. وهنا سيعتمد البحث على القسم الأول في قياس التركز السكاني في محافظة القادسية، حيث يضم هذا المقياس مجموعة مقاييس فرعية أخرى منها:

١–دليل التركز.

٢–منحنى لورنز واللذان سيتم اعتمادهما في موضوع البحث.

١– دليل التركز:

يستخدم لمعرفة نمط توزيع السكان في منطقة ما، ويحكم على شكل التوزيع هل هو متشتت أو يميل إلى التركز، وبحسب معادلة سهلة تعتمد على متغيرين هما عدد السكان للوحدة الإدارية ومساحتها ويمكن الحصول على دليل التركز من خلال المعادلة الاتية.

دليل التركز = ½ مجـ (س – ص)، حيث ان:

س = النسب المئوية لمساحة منطقة ما إلى اجمالي مساحة الإقليم.

ص = النسب المئوية لسكان المنطقة إلى إجمالي سكان الإقليم.

ويجمع الفرق بينهما (س – ص) بغض النظر عن الإشارة سالبة أم موجبة[٩].

وعند حساب دليل التركز لسكان محافظة القادسية خلال المدة (١٩٨٧–٢٠٠٧) يمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (٢)، فعند تطبيق المعادلة لاستخراج نسبة التركز لسكان محافظة القادسية عام ١٩٨٧، نجدها تساوي (٤٦.١%) وهذه النسبة تشير إلى ان السكان يميلون إلى التركز لان كلما اقتربت النسبة من الصفر تشير إلى تشتت السكان ومثالية التوزيع، بينما كلما زادت النسبة عن الصفر أو ابتعدت عنه دل ذلك على تركز السكان، وما يدعم ذلك هو تركز سكان محافظة القادسية في مناطق دون أخرى وهي إما مراكز مدن أو حول مرقد ديني أو مع امتداد مجاري الأنهار وطرق النقل.

دليل التركز السكاني في محافظة القادسية من خلال جدول (٢)

١٩٨٧ {½ × ٩٠.٢ = ٤٦.١}

١٩٩٧ {½ × ٨٧.٦ = ٤٣.٨}

٢٠٠٧ {½ × ٨٧.٦ = ٤٣.٨}

جدول (٢) نسب التركز السكاني في محافظة القادسية خلال المدة (١٩٨٧–٢٠٠٧م)

الوحدة الإدارية	١٩٨٧			١٩٩٧			٢٠٠٧		
	المساحة%	السكان%	الفرق الموجب	المساحة%	السكان %	الفرق الموجب	المساحة%	السكان%	الفرق الموجب
م. ق	٤	٣٥.١	٣١.١	٤	٣٣	٢٩	٤	٣٣	٢٩

الديوانية									
ن. السنية	٣	٣	٠	٣	٣	٠	٣	٣	٠
ن. الشافعية	٥	٤.١	٠.٩	٤	٥	١	٥	٤	١
ن. الدغارة	٣.٤	٤.٤	١	٥	٣.٤	١.٢	٣.٤	٥	١.٦
م. ق عفك	١٤.٧	٦	٨.٧	٦	١٤.٧	٨.٧	١٤.٧	٦	٨.٧
ن. البدير	٢٣	٤	١٩	٥	٢٣	١٨	٢٣	٥	١٨
ن. سومر	٧	٣.٤	٣.٦	٣	٧	٤	٧	٣	٤
م. ق الشامية	٣	١١.٢	٨.٢	٨	٢	٦	٢	٨	٦
ن. غماس	٦	٨.٣	٢.٣	٨.٥	٦	٢.٥	٦	٩	٣
ن. المهناوية	٢.٥	٣.٣	٠.٨	٤	٢.٥	١.٥	٢.٥	٤	١.٥
ن. الصلاحية	–	–	–	٣	١	٢	١	٣	٢
م. ق الحمزة	٧.٣	٩	١.٧	٨.٥	٧.٣	١.٢	٧.٣	٨.٥	١.٢
ن. السدير	٦.٦	٣.٢	٣.٤	٤	٦.٦	٢.٦	٦.٦	٤	٢.٦
ن. الشنافية	١٤.٥	٥	٩.٥	٥	١٤.٥	٩.٥	١٤.٥	٥.٥	٩
المجموع	١٠٠	١٠٠	٩٢.٢	١٠٠		٨٧.٦	١٠٠	١٠٠	٨٧.٦

المصدر: ملحق (١).

(*)لقد دمجت ناحية الصلاحية مع مركز قضاء الشامية عام ١٩٨٧، ثم اعيدت ناحية الصلاحية بموجب كتاب وزارة الداخلية المرقم (١٥١١٧) في ٢٠/ ١٠/ ١٩٩٤ لذلك ظهرت في تعداد ١٩٩٧ كوحدة ادارية مستقلة.

وفي عام ١٩٩٧ نلحظ ان دليل التركز بلغ (٤٣.٨%) وهي نسبة اتجهت قليلاً نحو الانتشار عما هي عليه عام ١٩٨٧، وسبب ذلك يعود إلى العامل الاقتصادي السابق الذكر. أي هجرة السكان من مراكز المدن نحو المناطق الريفية تحت وطأة سنوات الحصار (عقد التسعينيات) مما غيّر ذلك من شكل التوزيع وجعل السكان ينتشرون على مناطق أوسع في المحافظة بقصد استغلالها في الزراعة وفي عام ٢٠٠٧ سجلت نفس النسبة كون حجم السكان تقديري.

كما نلحظ من الجدول (٢) بأن أعلى نسب للتركز عام ١٩٨٧ سُجلت في مركز قضاء الديوانية والبالغة (٣١.١%) ومما يدعم هذا التركز هو ان مركز قضاء الديوانية يمثل عاصمة محافظة القادسية والذي ينماز بتوفر خدماته بأنواعها كافة، فضلاً عن توفر فرص العمل فيه مما جعله يشكل منطقة جذب سكاني، وكذلك تصدر القضاء نفس النسبة الأولى خلال الأعوام ١٩٩٧ و٢٠٠٧ والبالغة (٢٩%) لكل منهما.

ثم جاءت ناحية البدير بالمرتبة الثانية من حيث نسبة التركز عام ١٩٨٧، والبالغة (١٩%)، والسبب هنا هو تجمع السكان في مركز الناحية على الرغم من سعة مساحة الناحية وترامي أطرافها إلا ان قلة مصادر المياه فيها وعدم صلاحية البعض من تُربها جعلها مناطق طاردة للسكان مما يترتب عليه تركز السكان في مركز الناحية. وقد بقيت الناحية في المرتبة الثانية خلال عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٧، بحيث سجلت نسبة (١٨%).

وقد سجلت ناحية الشنافية النسبة الثالثة والبالغة (٩.٥%) ويمكن اعتبار سعة مساحة الناحية وصلاحية أغلب أراضيها للإنتاج الزراعي جعلها تسجل المرتبة الثالثة من حيث نسب تركز السكان وقد بقيت محافظة على ترتيبها خلال الأعوام ١٩٩٧ و٢٠٠٧م. ثم جاء مركز قضاء عفك بالمرتبة الرابعة من حيث نسب تركز السكان والبالغة (٨.٧%) على مدى الاعوام الثلاثة ١٩٨٧ و١٩٩٧

و٢٠٠٧م. وهنا يمثل مركز قضاء منطقة جذب سكاني نتيجة لتوفر الخدمات فيه بصورة أفضل من النواحي المجاورة له مثل ناحية سومر والتي سجلت نسبة تركز قدرها (٣.٦%) عام ١٩٨٧م.

ثم سجل مركز قضاء الشامية نسبة تركز قدرها (٨.٢%) وهو في المرتبة الخامسة، بينما انخفضت النسبة فيه إلى (٦%) خلال الأعوام ١٩٩٧ و٢٠٠٧م، وسبب ذلك يعود إلى ان ناحية الصلاحية أدمجت مع مركز قضاء الشامية عام ١٩٨٧، ثم أعيدت كوحدة إدارية مستقلة عام ١٩٩٧، مما أدى إلى انخفاض نسبة التركز، فضلاً عن صلاحية تربة القضاء للزراعة وتوفر المياه أدى إلى انتشار السكان على مناطق أوسع بعد مركز قضاء الديوانية والبالغة (١.٢%) عام ١٩٨٧م.

ثم جاءت بقية الوحدات الإدارية بنسب تركز أقل مما تم ذكره وسبب ذلك يعود إلى قلة الخدمات في تلك الوحدات وقلة مصادر المياه فيها وعدم نشاط الزراعة فيها باعتبار الطابع الزراعي هو السائد في محافظة القادسية.

٢-منحنى لورنز ومعامل جيني:

لقد استخدم الجغرافيون منحنى لورنز منذ مدة وربما كانت (رايت) kiright أول من أدرك أهميته في التحليل الجغرافي وشرح طريقته مع آخرين في دراسة منهجية عام ١٩٣٧، ومن بين استخداماته الجغرافية توضيح العلاقة المكانية تركزاً وتناثراً مع تحليل الانحدار الكثافي في وحدة مساحية داخل حدود الدولة أو الإقليم. ويستخدم عندما تقسم المنطقة المراد دراستها إلى وحدات مساحية صغيرة ترتب تنازلياً بحسب معامل التفاضل وذلك بقسمة نسبة الظاهرة الثانية (السكان) على نسبة الظاهرة الأولى (المساحة) كي يتم الحصول على النسب المجمعة للظاهرتين، ثم تمثل القيم والنسب المجمعة في رسم بياني محوره الرأسي يمثل النسب المجمعة للمساحة ومحوره الأفقي يمثل النسب المجمعة للسكان وعند توصيل هذه القيم يتم الحصول على منحنى لورنز.

اما معامل جيني، فهو أحد الأساليب الإحصائية المستخدمة في قياس نسبة مساحة المنطقة المحصورة بين منحنى لورنز وخطة التماثل إلى مجموع مساحة المثلث الذي يكون خط التماثل وتره والاحداثي الأفقي قاعدته ثم يتم تحديد احداثيات على منحنى لورنز تقابل تدرج النسب المجمعة على المحور الرأسي ثم نستخرج قيمة هذه النقاط على المحور الأفقي. وعند جمع القيم التي تم الحصول عليها من المحور الأفقي. يتم استخراج معامل جيني الذي يوضح نسبة تركز السكان في المنطقة ويستخرج وفق المعادلة الآتية:

$$\text{معامل جيني} = \frac{\text{مجموع القيم في المحور الافقي} - ٥٥٠}{١٠٠٠ - ٥٥٠} \times ١٠٠$$

وكلما ابتعد معامل جيني عن الصفر دل ذلك على عدم عدالة التوزيع*.

وعند تطبيق منحنى لورنز ومعامل جيني لقياس نسبة التركز السكاني في محافظة القادسية فمن خلال الأشكال الثلاثة لمنحنى لورنز وباستخدام معامل جيني لقياس نسبة التركز، ظهر ان معامل جيني بلغ عام ١٩٨٧ (٦٤.٢%) وهذا دليل على تركز السكان في مناطق محدودة من المحافظة وعدم انتشارهم على مساحة أوسع فيها. اما عام ١٩٩٧ فقد بلغ معامل جيني (٥٨.٢%) وهو يشير إلى ان توزيع السكان أخذ يميل للانتشار على مساحة أوسع من المحافظة مقارنة بعام ١٩٨٧، وكذا الحال في عام ٢٠٠٧م فقد بلغ معامل جيني (٥٧.٣%) وهو يشير أيضاً إلى اتجاه السكان إلى التوزيع بصورةٍ أكثر عدالة عن سابقتها.

وبصورة عامة فان توزيع السكان في محافظة القادسية أخذ نمط التركز وليس التشتت وسبب ذلك يعود إلى تركز السكان في مراكز المدن من جانب واستيطانهم مع امتداد مجاري الأنهار والطرق من جانبٍ آخر، أدى إلى وجود مساحات واسعة من المحافظة غير مأهولة بالسكان لأسباب منها عدم

صلاحية تربتها للزراعة وقبل ذلك عدم توفر المصادر المائية التي تمثل نقطة أساس في نشوء مراكز الاستيطان، فضلاً عن قلة الخدمات المتوافرة كالصحة والتعليم وطرق النقل، كل ذلك جعل السكان يتجهون نحو المناطق المركزية ذات الوفرة الخدمية المتنوعة.

شكل (١)

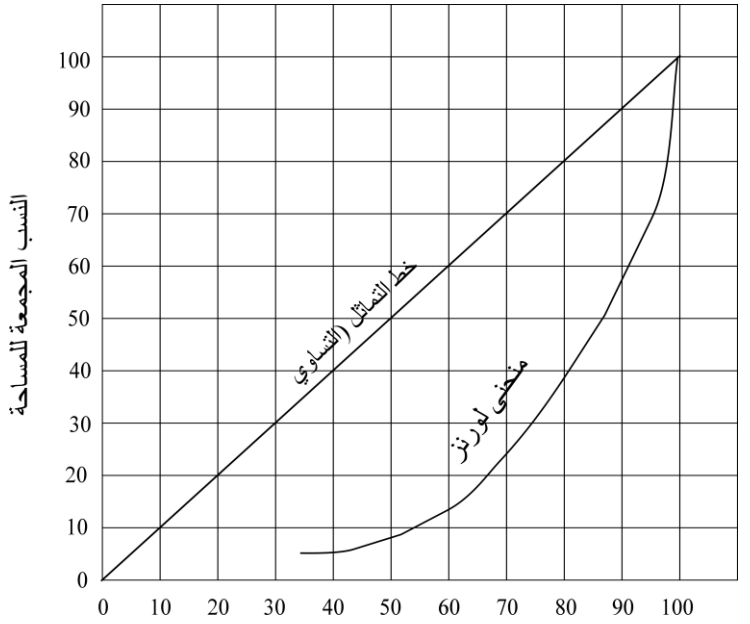

٨٣٩=*٩٩+٩٨+٩٧+٩٤+٩١+٨٧+٨١+٧٥+٦٥+٥٢

$$\frac{٥٥٠ - ٨٣٩}{٥٥٠ - ١٠٠٠} \times ١٠٠$$

$$\frac{٢٨٩}{٤٥٠} \times ١٠٠ = ٦٤.٢\ \%$$

شكل (٢)

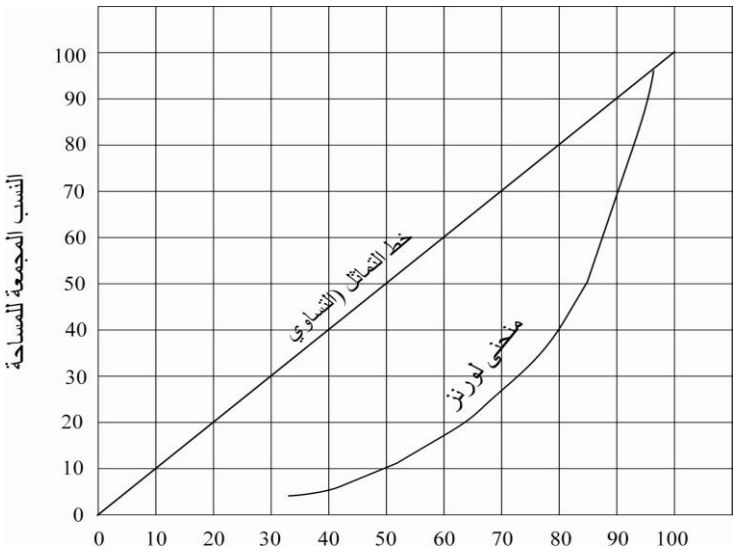

٤٩+٦٢+٧٤+٧٩+٨٣+٨٧+٩٠+٩٣+٩٥+١٠٠= ٨١٢

$$\frac{٨١٢ - ٥٥٠}{١٠٠٠ - ٥٥٠} \times ١٠٠$$

$$\frac{٢٦٢}{٤٥٠} \times ١٠٠ = ٥٨.٢ \%$$

شكل (٣)

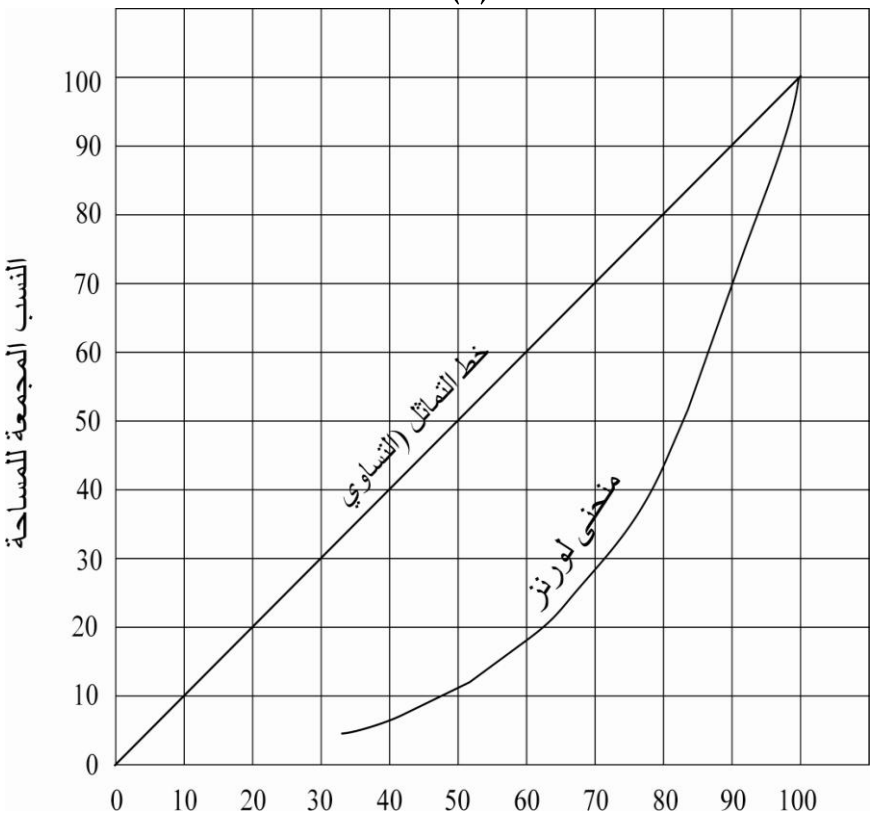

٤٢+٦٣+٧٢+٧٨+٨٣+٨٧+٩١+٩٥+٩٧+١٠٠= ٨٠٨

$$\frac{٨٠٨ - ٥٥٠}{١٠٠٠ - ٥٥٠} \times ١٠٠$$

$$\frac{٢٥٨}{٤٥٠} \times ١٠٠ = ٥٧.٣ \%$$

نتائج البحث:

جاءت البحث بمقدمة ومبحثين اتضح من خلال فقرات البحث بأن توزيع السكان يميل إلى التركز بصورةٍ واضحة، حيث تمثلت صورة التركز للسكان. اما في مراكز المدن أو مع امتداد مجاري الأنهار والطرق كما في ريف ناحية المهناوية، بينما يوجد هناك تركز سكاني حول المراقد الدينية كما في قضاء الحمزة الشرقي وان هذه التركزات في مناطق دون أخرى، جعلت المناطق غير المأهولة مناطق بكر يمكن أن تشكل مصدراً من مصادر العيش الهامة وخاصة في الزراعة فيما لو استغلت بجهد إداري يطمح لاستثمارها من خلال ايصال قنوات ري اليها ، في حين يمثل تركزهم ضغطاً على الخدمات المتوافرة في مراكز المدن وكذلك يسبب اجهاد للتربة لمن تركزوا حول مجاري الأنهار، لذا فان إعادة النظر في توزيع السكان الحالي أمراً هاماً جداً يترتب عليه إيصال طرق النقل والقنوات المائية إلى المناطق الغير مسكونه وتوفر الخدمات فيها بحيث تصبح مناطق جذب سكاني تجعل من تيار الهجرة يتجه من مراكز المدن نحو الأطراف وعند توجههم نحو الأطراف بالتأكيد فهم لا يكلون عن ممارسة مهنة الزراعة التي تمثل رافد الحياة في المحافظة، وبالنتيجة يكون قد تحققت أموراً إيجابية عدة، منها تخفيف الضغط السكاني في مناطق التركز واستثمار مناطق التشتت بما فيها من موارد طبيعية يستطيع الإنسان ان ينتجها لتشكل مردوداً اقتصادياً بشكل عام في المحافظة.

خطوات استخراج منحنى لورنز–معامل التفاضل

الوحدة الإدارية	١٩٨٧	١٩٩٧	٢٠٠٧
الديوانية	٨.٧٧	٨.٢٥	٨
السنية	١	١	١
الشافعية	٠.٨٢	٠.٨	٠.٨
الدغارة	١.٢٩	١.٤٧	١.٤٧
عفك	٠.٤٠	٠.٤٠	٠.٤٠
البدير	٠.١٧	٠.٢١	٠,٢١
سومر	٠.٤٨	٠.٤٢	٠.٤٢
الشامية	٥.٦	٤	٤
غماس	١.٣٨	١.٤١	١.٥
المهناوية	١.٣٢	١.٦	١.٦
الصلاحية	–	٣	٣
الحمزة	١.٢٣	١.١٦	١.١٦
السدير	٠.٤٨	٠.٦٠	٠.٦٠
الشنافية	٠.٣٤	٠.٣٤	٠.٣٧

٢–الترتيب التنازلي بحسب معامل التفاضل.

الوحدة الإدارية	١٩٨٧	الوحدة الإدارية	١٩٩٧	الوحدة الإدارية	٢٠٠٧
الديوانية	٨.٧٧	م. ق الديوانية	٨.٢٥	م. ق الديوانية	٨
م. ق الشامية	٥.٦	م. ق الشامية	٤	الشامية	٤
غماس	١.٣٨	الصلاحية	٣	الصلاحية	٣
المهناوية	١.٣٢	الدغارة	١.٤٧	المهناوية	١.٦
الدغارة	١.٢٩	غماس	١.٤١	غماس	١.٥
الحمزة	١.٢٣	الحمزة	١.١٦	الدغارة	١.٤٧
السنية	١	المهناوية	١.٦	الحمزة	١.١٦
الشافعية	٠.٨٢	السنية	١	السنية	١
سومر	٠.٤٨	السدير	٠.٦٠	السدير	٠.٦٠
السدير	٠.٤٨	سومر	٠.٤٢	سومر	٠.٤٢

عفك	٠.٤٠	عفك	٠.٤٠	عفك	٠.٤٠
الشنافية	٠.٣٤	الشنافية	٠.٣٤	الشنافية	٠.٣٧
البدير	٠.١٧	البدير	٠.٢١	البدير	٠.٢١
–	–	الشافعية	٠.٨	الشافعية	٠.٨

المصدر: ملحق رقم (١)

٣-النسب المجمعة للمساحة والسكان

١٩٨٧	المساحة%	السكان%
الديوانية	٤	٣٥.١
الشامية	٦	٤٦.٣
غماس	١٢	٥٤.٦
المهناوية	١٤.٥	٥٧.٩
الدغارة	١٧.٩	٦٢.٣
الحمزة	٢٥.٢	٧١.٣
السنية	٢٨.٢	٧٤.٣
الشافعية	٣٣.٢	٧٨.٤
سومر	٤٠.٢	٨١.٨
السدير	٤٦.٨	٨٥
عفك	٦١.٥	٩١
الشنافية	٧٦	٩٦
البدير	٩٩	١٠٠
الصلاحية	١٠٠	سكان الصلاحية مع الشامية عام ١٩٨٧

١٩٩٧	المساحة%	السكان%
الديوانية	٤	٣٣
الشامية	٦	٤١
الصلاحية	٧	٤٤
الدغارة	١٠.٤	٤٩
غماس	١٦.٤	٥٧.٥
الحمزة	٢٣.٧	٦٦
المهناوية	٢٦.٢	٧٠
السنية	٢٩.٢	٧٣
السدير	٣٥.٨	٧٧
سومر	٤٢.٨	٨٠
عفك	٥٧.٥	٨٦
الشنافية	٧٢	٩١
البدير	٩٥	٩٦
الشافعية	١٠٠	١٠٠

٢٠٠٧	المساحة%	السكان%
الديوانية	٤	٣٢
الشامية	٦	٤٠
الصلاحية	٧	٤٣
المهناوية	٩.٥	٤٧

غماس	١٥.٥	٥٦
الدغارة	١٨.٩	٦١
الحمزة	٢٦.٢	٦٩.٥
السنية	٢٩.٢	٧٢.٥
السدير	٣٥.٨	٧٦.٥
سومر	٤٢.٨	٧٩.٥
عفك	٥٧.٥	٨٥.٥
الشنافية	٧٢	٩١
البدير	٩٥	٩٦
الشافعية	١٠٠	١٠٠

ملحق (١)

ت	الوحدة الإدارية	المساحة كم٢	%	عدد السكان					
				١٩٨٧	%	١٩٩٧	%	٢٠٠٧	%
١	م. الديوانية	٣١٩	٤	١٩٦٥١٩	٣٥.١	٢٤٦٦٣٩	٣٣	٣١٩٦٩٥	٣٢
٢	ن. السنية	٢١٠	٣	١٧٢٧٧	٣	٢٣٦٩٨	٣	٣١٦٣٣	٣
٣	ن. الشافعية	٤٠٤	٥	٢٣٠٦٥	٤.١	٣٢١٦١	٤	٤٣٠٦٨	٤
٤	ن. الدغارة	٢٧٩	٣.٤	٢٤٨٤٥	٤.٤	٣٤٩٢٨	٥	٤٦٥٣١	٥
٥	م. ق. عفك	١٢٠٦	١٤.٧	٣١٣٧١	٦	٤٤١٩٩	٦	٥٨٤٤٠	٦
٦	ن. البدير	١٨٨٩	٢٣	٢٢١٠٦	٤	٣٧٤٥٦	٥	٤٩٩٥٥	٥
٧	ن. سومر	٥٧٤	٧	١٩٠٦٥	٣.٤	٢٥٧٠٥	٣	٣٤٢٢٨	٣
٨	م. ق الشامية	١٨٩	٢	٦٣٠٩٧	١١.٢	٦٠٢١٨	٨	٧٩٥٧٨	٨
٩	ن. غماس	٤٥٩	٦	٤٦٧٠٢	٨.٣	٦٤٥٨٤	٨.٥	٨٥٩٦٩	٩
١٠	ن.المهناوية	٢٠٥	٢.٥	١٨٧٢٠	٣.٣	٢٧٥٩٢	٤	٣٦٩١٧	٤
١١	ن.الصلاحية	٩٥	–	–	–	٢١٢٢٢	٣	٢٨٥١٠	٣
١٢	م.ق.الحمزة	٦٠٠	٧.٣	٥٠٣٥٢	٩	٦٤٤٢٠	٨.٥	٨٤٥٥٣	٨.٥
١٣	ن. السدير	٥٤٠	٦.٦	١٨٣١٤	٣.٢	٢٧٥٣١	٤	٣٦٨٢٥	٤
١٤	ن. الشنافية	١٨٤	١٤.٥	٢٨٣٧٢	٥	٤٠٩٧٨	٥	٥٤٥٨١	٥.٥
١٥	مجموع المحافظة	٨١٥٣	١٠٠	٥٥٩٨٠٥	١٠٠	٧٥١٣٣١	١٠٠	٩٩٠٤٨٣	١٠٠

ملاحظة: في عام ١٩٨٧ كانت ناحية الصلاحية مع قضاء الشامية، لذا كانت نسبة مساحة الشامية ٣% بينما أصبحت نسبتها ٢% عام ١٩٩٧ ونسبة مساحة الصلاحية ١%.

١)وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٨٧ محافظة القادسية، جدول (٢١) ص.

٢)وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٩٧، محافظة القادسية، جدول رقم (٢٢)، ص.٧٦

٣)وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقديرات سكان العراق لسنة ٢٠٠٧، مديرية إحصاء السكان والقوى العاملة، جدول (٣٣)، ٢٠٠٦، ص.

٤)وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠٠٠، جدول (٥/١)، ص١٤.

الهوامش

(١).نزار مورد شمعون آل منو، التباين المكاني لنمو سكان ناحيتي المنصور وبغداد الجديدة (١٩٧٧-١٩٩٧)، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى مجلس كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص١.

(٢).صبرية علي حسين العبيدي، التحليل المكاني للخصوبة السكانية في محافظة القادسية للمدة (١٩٨٧-٢٠٠٧) رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى مجلس كلية الآداب، جامعة القادسية، ٢٠٠٨، ص٨.

(٣).عباس فاضل السعدي، جغرافية العراق، إطارها الطبيعي، نشاطها الاقتصادي، جانبها البشري، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، ط١، بغداد، ٢٠٠٨، ص٧.

(٤).حمادي عباس حمادي الشبري، التغيرات السكانية في محافظة القادسية ١٩٧٧-١٩٩٧، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة إلى مجلس كلية التربية (ابن رشد) جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص٧٧.

(*) وجود مركز السيد أحمد الغريفي الملقب بالحمزة.

(٥).رعد عبد الحسين،الوظيفة السكنية لمدينة الديوانية،رسالة ماجستير،مقدمة الى مجلس كلية الاداب،جامعة القادسية،٢٠٠٢،ص٨٣.

(*) وجود مركز السيد أحمد الغريفي الملقب بالحمزة.

(٦).صلاح ياركة ملك، خصائص التربة وأثرها في استعمالات الأرض الزراعية في محافظة القادسية، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد (٤٩)، ٢٠٠٢، ص١٩٢.

(**) ضم ناحية سومر إلى قضاء عفك وفك ارتباطها مع قضاء الديوانية عام ١٩٩٥.

(٧).فايز محمد العيسوي، جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٥، ص٥٦.

(٨).المصدر نفسه، ص٥٧.

(٩).عباس فاضل السعدي، جغرافية السكان، الجزء الأول، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٠٢، ص١٧٩، ١٨٠، ١٨١.

(**) ضم ناحية سومر إلى قضاء عفك وفك ارتباطها مع قضاء الديوانية عام ١٩٩٥.

Abstract

Spatial analysis of concentration and methods of its measurements in qadisiyah governorate for the period of 1987-2007.

The research formed with an introduction and two chapters. the introduction included the area borders and the research aim ,it problem and the research hypothesis and is doctrine, the first chapter(the rate of population distribution in qadisiyah governorate) according to its managements units ,appeared during the rates was its higher rate recorded in the main qadisiyah governorate districts (diwaniyah-shamia-hamza-affah) respectively and according to the period of research, the reason behind its was to available services in the centers of these districts and decreasing it villages belonged for them and even in rural areas belonged to these districts.

The second chapter, where it has been applied Laurence curve and genie factor in order to discover of the population distribution statistics…

The density concept was dominated in the governorate, that means there are wide areas not inhabited ,as well as, we noticed the population distribution density ,in main towns or around the rivers waterways or with roads extents, so that the research concluded to the population distribution in the governorate is an unexemplary distribution.